انور السادات. والواقع، ان الموقف الاردني الذي تم ابلاغه الى المسؤولين الفرنسيين، في اثناء محادثات الملك حسين في باريس، ليس بعيداً من هذا الاستنتاج. فقد ذكرت مصادر عربية ان الموقف الذي استمع اليه الفرنسيون يتلخص في ثلاث نقاط رئيسة:

«١ ـ هناك استعداد اردني لاجراء مفاوضات مع اسرائيل، لكن في اطار مؤتمر دولي وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن. ولم يوضح المسؤولون الاردنيون كيف تكون هذه الرعاية.

«٢ ـ ان المسؤولين الاردنيين يتفهمون، تماماً، الالحاح المصري لاحياء اتفاق عمان واستئناف التنسيق السياسي بين الاردن وقيادة م.ت.ف. لكن المسؤولين الاردنيين ابلغوا [الى] المصريين و[الى] جهات اخرى ان لا مجال لاستئناف التنسيق السياسي مع قيادة م.ت.ف. ما لم تقبل القيادة الفلسطينية الاعتراف، علناً وصراحة، بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ دون شروط ودون المطالبة بادخال اية تعديلات عليهما.

«٣ ـ ان هذا الموقف الاردني ليس نابعاً من رغبة عمان في انتزاع ورقة الاعتراف الفلسطيني بوجود اسرائيل دون مقابل، بل هو نابع من رغبة الاردن، وفقاً لما ذكره المسؤولون الاردنيون، في ازالة كل العقبات امام عقد مؤتمر سلام دولي لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي وامام اشتراك الفلسطينيين في هذا المؤتمر. ولا مجال، في رأي الاردن، لأن تشترك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، سواء في اطار وفد اردني ـ فلسطيني مشترك أو في اطار آخر، ما لم تقبل المنظمة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، دون تعديلات ولا شروط» (**القبس**، ١٥/١/١٩٨٧).

ولعل الفرنسيين استمعوا جيداً للملك حسين، ولكنهم، على ما يبدو، لم يوافقوه على كل طروحاته. ففي حفل العشاء الذي اقامه الرئيس فرانسوا ميتران للعاهل الاردني، ابدى ميتران تأييده لعقد مؤتمر دولي، واستعداد بلاده للاسهام في عملية الاعداد له، وترحيبه بأي «عرض واقعي»، الا انه اكّد، في الوقت عينه، «ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، بنفسه» (**الاهرام**، ١٤/١/١٩٨٧). وعُزّز الموقف الفرنسي هذا بحديث لوزير الخارجية، جان ـ برنار ريمون، حول علاقة فرنسا بمنظمة التحرير الفلسطينية، عندما قال ان هذه العلاقة «طبيعية تماماً، نتيجة تطورها خلال السنوات الماضية». واوضح، في هذا المجال، انه استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي، اربع مرات، ثم ابدى استعداده للاجتماع برئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات (**القبس**، ٢٣/١/١٩٨٧).

وفي ايطاليا، تحادث الملك حسين في الموضوع عينه، وركّز على خطة التنمية الاردنية كأحد العناصر الاساسية فيه. وفي هذا الصدد، اعتبر المسؤولون الايطاليون ان الخطة الاردنية للتنمية «أمر مستحب»، غير انها «لا يمكن ان تمثل بديلاً لحل سلمي للمشكلة الفلسطينية» (من تصريح لوزير الخارجية الايطالية، جوليو اندريوتي، **المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٨٧).

اما وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، فقد وقّت جولته لتتم بعد جولتي الرئيس مبارك والملك حسين، وذلك ـ كما يبدو ـ في خطوة ترمي الى الوقوف عن كثب، وسريعاً، على ما توصلا اليه مع الاوروبيين، من ناحية، ثم السعي الى ابطال مفعول ما يمكن ان يكون قد احرز مما لا يتفق مع التوجه الاسرائيلي ازاء تسوية ازمة المنطقة، من ناحية أخرى. وقد اختار بيرس لندن محطة اولى، لاعتبارين اساسيين: الاول هو ان بريطانيا «صديقة حميمة» للطرفين، الاسرائيلي والاردني، وعلى ذلك تستطيع ان تستخدم نفوذها في الاردن؛ والثاني هو اعتماد اسرائيل على رئيسة الوزراء الحالية، مارغريت تاتشر، في هذا الصدد، لأنها تعتبر، في نظر القادة الاسرائيليين، «صديقاً يعتمد عليه، ولن يخون مصالح اسرائيل في اي حال». فالعلاقة الوطيدة التي تربطها باسرائيل «ليست مقتصرة على الآراء المؤيدة فحسب... وانما هي تقرن القول بالعمل» (جوزف فينكليستون، «آمال السلام ما زالت حية»، **جويش كرونيكل**، ١٦/١/١٩٨٧).

ولهذا، يعتقد المسؤولون الاسرائيليون، ومن ضمنهم بيرس، بأن تاتشر «مؤهلة، على نحو فريد، للتوسط بين اسرائيل والاردن» (**النهار**، بيروت، ٢٣/١/١٩٨٧) لكي يوافق المسؤولون الاردنيون على الاخذ بوجهة النظر الاسرائيلية، خصوصاً بعد ان قطعت «اسرائيل والاردن... خطوة مهمة على طريق المفاوضات المباشرة» (**القبس**، ٢٣/١/١٩٨٧). ووجهة النظر هذه تقوم، في